تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

واقع اللاجئين في الأردن 2025
اليوم العالمي للاجئين

© جميع الحقوق محفوظة لتمكين
للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

2025

الفهرس

اللاجئون في الأرْدُنّ 5

شكاوى العمال اللاجئين الواردة إلى تمكين خلال العام 2024 والربع الأول من العام 2025 6

الجنس 6

الجنسيات 6

قطاعات العمل 6

طبيعة الانتهاكات 7

الخاتمة والتوصيات 8

عمان – يشكّل اليوم العالمي للاجئين، الذي يُوافق العشرين من يونيو/حزيران من كل عام، مناسبة دولية تهدف إلى رفع مستوى الوعي العالمي بقضايا اللاجئين والتحديات التي تواجههم. يأتي هذا الحدث في سياق يتّسم بتصاعد النزاعات المسلحة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من المناطق، إضافة إلى استمرار الحروب، الأمر الذي يسهم في تفاقم أزمات النزوح القسري، ويُبرز الحاجة إلى استجابات إنسانية وقانونية متكاملة من قبل المجتمع الدولي.

تُعرّف اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، اللاجئ بأنه «الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو محل إقامته المعتادة بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق، أو الدين، أو الجنسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة، أو الرأي السياسي، ولا يستطيع أو لا يرغب في العودة إلى ذلك البلد بسبب هذا الخوف. اللاجئ غالبًا ما يسعى إلى اللجوء السياسي أو اللجوء الإنساني، ويُمنح حماية قانونية بموجب اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، التي تُلزم الدول بحمايتهم وعدم إعادتهم قسرًا إلى بلد قد يتعرضون فيه للاضطهاد[1].

ويتم الخلط عادة بين مصطلح "اللاجئين" و"النازحين"؛ فمصطلح اللاجئين ينصرف إلى الذين هجروا بلدهم إلى بلد آخر، أما المقصود "بالنازحين" فهؤلاء هم الذين انتقلوا داخليا في بلدهم من منطقة لأخرى، وثمة فرق بين المصطلحين، ويمثل هذا التمييز أهمية كبرى في توفير الحماية القانونية؛ حيث يحظى اللاجئون بحماية دولية تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بينما تُعتبر مسؤولية النازحين منوطة بالدولة نفسها[2].

وعليه وبمناسبة اليوم العالمي للاجئين ارتأت تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان أن تسلط هذه الورقة الضوء على أهم الانتهاكات والتحديات التي تواجه اللاجئين، من خلال الشكاوى التي تقدم بها اللاجئين لتمكين خلال العام 2024 والربع الأول من العام 2025، حيث سيتم تناول الشكاوى وَفْقًا لقطاعات العمل، والجنسية، ونوع الانتهاكات الممارسة عليهم، إلى جانب عرض تاريخي لوجود اللاجئين في الأرْدُنّ.

1 اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين
2 منظمة الهجرة الدولية، النازحون واللاجئون .

اللاجئون في الأرْدُنّ

وفقًا لتقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2025، يبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين في الأردن 615,715 شخصًا، باستثناء اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لرعاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[3] ويُشكّل اللاجئون السوريون النسبة الأكبر من هؤلاء، بنسبة 90,7٪، تليهم الجنسية العراقية 6,6٪، فيما تتوزّع النسبة المتبقية بين لاجئين من اليمن والسودان والصومال وجنسيات أخرى.

في المقابل، تشير بيانات الأونروا إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن يبلغ **2,4مليون لاجئ**، أي ما يزيد عن **ربع عدد السكان المقيمين في المملكة**[4]. تُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من اللاجئين، **حوالي 80,9٪**، يقيمون خارج المخيمات في المدن والقرى، فيما يعيش **19,1٪** في مخيمات رسمية، ويُعدّ **مخيم الزعتري** الأبرز، حيث يضم **70,292لاجئًا**، يليه **مخيم الأزرق** بـ **40,569لاجئًا**. أما التوزيع الجغرافي العام في المملكة، فتتصدر **محافظة العاصمة عمّان** القائمة بـ **215,335لاجئًا** (35٪)، تليها **إربد** بـ **107,908لاجئين** (17,5٪)، ثم **المفرق** بـ **74,001لاجئ** (12٪). وتضم محافظات أخرى نسبًا متفاوتة، مثل الزرقاء، البلقاء، مأدبا، معان، الكرك، وجرش، بينما تسجل محافظات الجنوب مثل العقبة والطفيلة أقل نسب التواجد. تُظهر الإحصائيات أن الأطفال دون 18 عامًا يشكلون 37,2٪ من اللاجئين، مقابل 57,7٪ من البالغين، و5٪ من كبار السن. كما تم رصد ارتفاع في نسب ذوي الإعاقة؛ حيث يعاني 149,379 لاجئًا (24,3٪) من ظروف خاصة، منهم 85,835 حالة طبية خطيرة (13,9٪) و57,122 لاجئًا من ذوي الإعاقة بنسبة9,3٪). إضافة إلى ذلك، تم تصنيف 25,815 طفلًا (4,2٪) كأطفال معرضين للخطر، مع وجود 12,355 أسرة (2٪) تعيلها نساء، و9,004 نساء (1,5٪) يعتبرن في خطر بحسب معايير المفوضية. فيما سجل عام 2025 أدنى معدلات تسجيل لجوء جديدة منذ أكثر من عشر سنوات، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين الجدد حتى منتصف العام **2,670 لاجئًا فقط**[5]. يُعزى هذا الانخفاض إلى عوامل عدة، من أبرزها: تشديد السياسات الحدودية الإقليمية، الظروف الاقتصادية الصعبة، وتراجع الموارد الأممية والدولية الداعمة لبرامج الحماية واللجوء.

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).
4 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
5 تقرير أممي: الأردن يستضيف أكثر من 615 ألف لاجئ بينهم 215 ألفا في عمّان.

شكاوى العمال اللاجئين الواردة إلى تمكين خلال العام 2024 والربع الأول من العام 2025

في الفترة الممتدة من عام 2024 وحتى الربع الأول من عام 2025، تلقت «تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان» (64) شكوى تتعلق بانتهاكات حقوق العمال اللاجئين. وقد توزعت هذه الشكاوى وفقًا لعدة معايير:

الجنس

بلغت نسبة الذكور المشتكين حوالي 77٪ مقابل 23٪ من الإناث. ويُعزى هذا التفاوت إلى ارتفاع نسبة الذكور المنخرطين في سوق العمل مقارنة بالإناث، بالإضافة إلى العوائق الاجتماعية والثقافية التي قد تمنع النساء من التبليغ عن الانتهاكات.

الجنسيات

تُظهر البيانات أن الغالبية العظمى من الشكاوى (54 من أصل 64) جاءت من لاجئين سوريين، أي ما نسبته 84%، يليهم السودانيون (8 حالات)، ثم حالة واحدة فقط لكل من الفلسطينيين واليمنيين. ويعكس هذا التوزيع الوزن العددي الكبير للاجئين السوريين في الأردن، وتعرضهم لمستويات عالية من الاستغلال في العمل، خاصة في ظل اعتمادهم على التصاريح المؤقتة أو العمل غير المنظم.

قطاعات العمل

تكشف البيانات عن تمركز الانتهاكات في قطاعات محددة، على رأسها قطاع **البناء والتشييد (31 حالة)**، وهو قطاع معروف بشدة خطورته وانخفاض مستويات الحماية فيه. يليه قطاع **الزراعة (15 حالة)**، الذي يعتمد أيضًا على العمالة غير الموثقة ويعاني من غياب الرقابة القانونية. كما تم تسجيل شكاوى في قطاعات **المصانع(5)** ، **الأمن والحماية(3)** ، **المطاعم(3)** ، و**النظافة والدهان والصالونات**، مما يدل على تنوّع أشكال الانتهاك عبر مختلف القطاعات، لا سيما تلك التي توظف عمالاً بنظام يومي أو غير منتظم.

وكان توزيع الشكاوى على قطاعات مختلفة مؤشرًا على أن الانتهاك ليس مرتبطًا بقطاع عمالي بل في بيئة العمل عمومًا، وتؤثر على ظروف عمل ومعيشة العمال في آن واحد بغض النظر عن الجنس والجنسية.

طبيعة الانتهاكات

تُعدّ **قضايا الأجور** من أبرز الانتهاكات التي تم التبليغ عنها، حيث سجّل **47عاملًا شكاوى تتعلق بتأخر دفع الرواتب أو اقتطاعها أو عدم استلامها كاملة**. كما أبلغ **11عاملًا** عن عدم دفع الأجور إطلاقًا. وتشكل قضايا **الضمان الاجتماعي** نسبة مرتفعة أيضًا، حيث بلغ عدد الشكاوى بشأن عدم الاشتراك أو الاقتطاع دون تحويل للضمان **25حالة**.

إلى جانب ذلك، رصدت **25** "**شكوى بشأن عدم تجديد تصاريح العمل أو الإقامة**»، مما يعرّض العامل لخطر الترحيل أو العقوبات الإدارية. كما اشتكى **13عاملًا من عدم حصولهم أساسًا على تصاريح عمل أو إقامة**، وهي مخالفة مزدوجة تضع العامل في حالة هشاشة قانونية شديدة.

وسُجِّلت أيضًا انتهاكات أخرى شملت 14 حالة فصلٍ تعسّفي، و9 حالاتٍ حُرِم فيها العاملون من الإجازات والعطل، و6 حالاتٍ اضطر فيها البعض للعمل لساعات مفرطة، بينما لم تتجاوز الانتهاكات المتعلقة بتراكم الغرامات حالتين فقط، وهما غالباً نتيجة مخالفة أنظمة الإقامة أو العمل.

الخاتمة والتوصيات

يشكل اليوم الدولي للاجئين فرصة لتذكير العالم بأهمية دعم وحماية اللاجئين الذين يواجهون تحديات هائلة في ظل النزاعات والأزمات الإنسانية المتفاقمة. وفي الأردن، رغم الجهود المبذولة لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين وتوفير الحماية لهم، إلا أن هناك حاجة ملحة لتعزيز آليات الحماية القانونية والاجتماعية، خاصة للعمال الذين يتعرضون لانتهاكات متكررة في سوق العمل.

وعليه نوصي:

1. تعزيز الرقابة وتفعيل التفتيش العمالي في القطاعات الإنشائية والزراعية.
2. تطوير آليات تبليغ سهلة وآمنة تتيح للعاملين تقديم الشكاوى بسرية ودون خوف من الانتقام.
3. إلزام أصحاب العمل بتجديد التصاريح على نفقتهم وتحت طائلة المسؤولية القانونية.
4. العمل على تعديل التشريعات لفرض غرامات مشددة على من يحرم العاملين من حقوقهم الأساسية.
5. توسيع حملات التوعية بالحقوق القانونية، لا سيما لدى النساء والعاملين في المناطق البعيدة.
6. تعزيز التنسيق بين وزارة العمل ومفوضية اللاجئين والمنظمات الحقوقية لخلق نظام إنذار مبكر للتدخل في حالات الانتهاك الجماعي.

E-mail: Media@tamkeen-jo.org
www.tamkeen-jo.org

Al-Madina Al-Munwra St,
Building #197 | 3rd Floor

Tel:+ 962 5539501
Mobile: + 962 797847997